بيان حول مشاركة مؤسسة جفرا للإغاثة والتنمية الشبابية في فعاليات حملة الـ١٦ يوم لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي

أثار البيان المشترك بمناسبة حملة الستة عشر يوماً لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات للعام ٢٠٢٢ والذي وقعت عليه حوالي ٦٠ منظمة ومؤسسة، ردود فعل ساخطة من قبل عدد من اللجان والأفراد لا سيما في مخيمات الرشيدية وبرج البراجنة وعين الحلوة, إذ تم تفسير ما جاء في البيان تفسيراً مغايراً لما نص عليه من خلال إخراج العبارات الواردة فيه عن سياقها والتي تدعو إلى مناصرة المرأة ضد العنف والاستغلال والوقوف إلى جانب النساء في الحصول على حقوقهن التي كفلتها كافة الشرائع والأديان السماوية والمواثيق والعهود الإنسانية والتي لا تتعارض بأي حال من الأحوال مع الأعراف الاجتماعية والعادات والتقاليد الأصيلة لجماهير شعبنا في مخيمات اللجوء الفلسطيني وفي كافة أماكن تواجده.

إننا في مؤسسة جفرا يهمنا الإشارة إلى أننا وفي حين نقف إلى جانب المرأة ومطالبها المشروعة في نيل حقوقها وتعزيز دورها ومكانتها في المجتمع بما يكفل حقها بل وواجبها في المشاركة في النضال الوطني من أجل العودة والتحرير كما كان عليه الحال في كافة محطات النضال الفلسطيني وعلى امتداد التاريخ الوطني لشعبنا، ولتستمر في أداء دورها الكفاحي الذي كان له كل الأثر في صمود الشعب الفلسطيني وتمسكه بهويته الوطنية وثوابته وحقوقه في العودة إلى وطنه الذي شُرّد منه بالقوة. فمؤسسة جفرا تعي وتستوعب أن للمجتمع الفلسطيني اللاجئ خصوصية فريدة تنبع من الوضع السياسي المعقد للشعب الفلسطيني كونه لا يزال وعلى امتداد أكثر من ٧٠ عاماً يخوض صراعه المصيري ضد الاحتلال الصهيوني سواء من داخل الأرض المحتلة أو من مخيمات اللجوء أو مواقع الشتات في كافة أماكن تواجده. وإن المرأة الفلسطينية عبر عقود من النضال والتضحيات أثبتت أن لديها كل القدرة على أن تكون نداً وأن تكون عنصراً أساسياً في المواجهة.

لذا فإننا في جفرا نفهم قضية تحرير المرأة الفلسطينية على أنها جزء لا يتجزأ من عملية تحرير الإنسان الفلسطيني من الاحتلال والاضطهاد والظلم واستعادته لحقه المشروع في فلسطين التاريخية من النهر إلى البحر، وأن أي طرح خارج هذا السياق هو طرح مشبوه يستهدف حرف النضال الوطني لشعبنا وإشغاله بقضايا تتسبب في خلق حالة من الفوضى تعمل على استنزاف طاقات شعبنا بدل من توحيد رؤيته وتصليب هويته الوطنية.

وعليه نؤكد على ما يلي:

١. قضية حقوق المرأة هي قضية وطنية اجتماعية وجزء لا يتجزأ من قضية التحرر الوطني للشعب الفلسطيني.
٢. تقف مؤسسة جفرا إلى جانب المرأة في سعيها لنيل حقوقها وصون كرامتها ومكانتها في المجتمع كأم وربة أسرة وشريكة للرجل على كل المستويات الاجتماعية والوطنية.
٣. مؤسسة جفرا لا يمكن لها أن تكون جزءاً من أو شريكاً أو داعماً لأي حملة لا تراعي ولا تحترم عادات وتقاليد شعبنا أو أي مبادرة تتسبب عن قصد أو عن غير قصد في إثارة الفوضى والخلافات داخل الأسرة والمجتمع.
٤. ترفض مؤسسة جفرا ما أثير حول وقوف جهات خارجية أو تمويل أو ما إلى ذلك خلف الحملة وتؤكد على ضرورة عدم الانجرار وراء الشائعات التي تسيئ إلى سمعة العمل الخيري الإنساني الاجتماعي، فهذه الشائعات لا تخدم أبناء شعبنا ولا تؤدي إلا إلى مزيد من الفوضى وتراشق التهم والخلافات، وخاصة وأن المؤسسات واللجان الموقعة على البيان وعددها أكثر من ٦٠ منظمة ولجنة وهيئة معروفة في وسط جماهير شعبنا بسمعتها الطيبة وتوجهاتها الوطنية والجهود الحثيثة التي بذلتها وتبذلها من أجل خدمة شعبنا وتعزيز صموده والحفاظ على هويته ومنها ما هو تابع لجهات وطنية رسمية.

وختاماً فإن مؤسسة جفرا تدعو إلى تجاوز الإشكالية الحاصلة وإلغاء أي فاعلية من شأنها إعادة توتير الأوضاع وخاصة أن مخيمات شعبنا في لبنان تمر في ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية بالغة التعقيد مما يحتم على الجميع التحلي بأعلى مستوى من المسؤولية الوطنية والتركيز على الحفاظ على أمن وسلامة الأهالي والتصدي لأي موقف يؤدي إلى تدهور الأوضاع الأمنية وفي السياق نثمن صمود شعبنا اللاجئ في كل المخيمات و التجمعات الفلسطينية و في مخيم برج البراجنة ومخيم الرشيدية ومخيم عين الحلوة بشكل خاص بعد الأحداث الأمنية الأخيرة التي عاشها شعبنا في تلك المخيمات ونشيد بدور القوى الوطنية في التدخل لحل الخلافات ومنع تجدد الاشتباكات والحفاظ على الأمن والاستقرار فيها .

مؤسسة جفرا للإغاثة والتنمية الشبابية

مكتب بيروت

٢٠٢٢/١١/٣٠.